خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956

أ/ تيزي ميلود

أستاذ مساعد بقسم التاريخ -جامعة الجيلالي ليابس -سيدي بلعباس-

إن الحديث عن ثورة التحرير وانجازاتها لا يقتصر على بطولات الشعب والمعارك التي خاضها ضد استعمار عمر أكثر من قرن من الزمن، وما صاحب ذلك من طمس للشخصية وتحريف للهوية وضرب اللغة العربية، بل يرتبط كذلك بالحديث عن مشروع المجتمع التي حملته الثورة من خلال بيان أول نوفمبر 1954 وأرضية مؤتمر الصومام 1956 وحتى مؤتمر طرابلس 1962 وما هي العوائق التي حالت دون تطبيق أي وثيقة من هذه الوثائق.

إن الإجابة عن ذلك ستظل غامضة إذا لم تدرس العلاقات التي كانت تربط بين الأطراف التي قادت الثورة التحريرية من ليلة الاندلاع إلى الإعلان عن الاستقلال 1962 بل وما بعده رغم إن الهدف الأسمى الذي رفعه الشعب الجزائري هو مشروع الحرية والانعتاق من الاستعمار بغض النظر عن الخلافات والانقسامات التي ميزت المراحل الأساسية للثورة ومنها على سبيل المثال مرحلة ما بعد مؤتمر الصومام 1956.

أثارت قرارات مؤتمر الصومام 20أوت 1956 ولا سيما تكريس مبدأ «أولوية السياسي على العسكري» و«الداخل على الخارج»(1) ردود فعل معارضة ظلت تنمو وتتزايد إلى أن أصبحت واقعا مرا أثر بشكل كبير على سير الثورة في عدة مناطق وجهات من الوطن بل وانتقل صدى الاختلاف والانقسام إلى الدول المؤيدة والمدعمة للثورة الجزائرية التي كانت تحتضن بعض قادتها.

إن التحول الذي طرأ على العلاقة بين قادة الثورة يعود إلى عدة عوامل أثرت في موازين القوى داخل مركز القيادة بعد سنة من انعقاد المؤتمر أي مباشرة حين أبلغ عبان رمضان أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في القاهرة نتائج المؤتمر مرفقة برسالة توضيحية تشرح القرارات المتخذة وتتناول النقاط التالية:

أولا: تعيين المجلس الوطني الثورة *CNR*: لقد كتب عبان رمضان منسق لجنة التنسيق والتنفيذ *CCE* عن القيادة المنبثقة عن المؤتمر والمتعلقة بأعضاء المجلس ما يلي: «اعتمدنا لتعيين مجلس الثورة على مقياسين: أولا الدور الذي لعبه بعض الإخوة. وثانيا أهمية الدور الذي يقوم به بعض الإخوة حاليا»(2).

ويفسر الكثير من الباحثين في هذه الفترة أن استعمال عبان رمضان عبارة بعض « الإخوة » في هذه الرسالة يعود بعض الأسماء التي تتبادر إلى الذهن حالة بحالة مبررا اختياراته والتي كانت محل معارضة الوفد الخارجي بناء على حالتين:

1- حالة لحول وبودة وكيوان(3): هذه الأسماء ارتبطت بالأزمة السياسية لحركة انتصار الحريات والديمقراطية لذا يعترض الكثير من قادة الثورة المقاتلين في الميدان على عودتها للمواجهة وخاصة إلى قيادة الثورة بينما كان رد عبان رمضان أنهما مناضلان في جبهة التحرير.

2- حالة العباس بن الشيخ الحسين: الذي تحفظ عليه أعضاء الوفد الخارجي واقترحوا بدله إبراهيم مزهودي الذي ينتمي هو الآخر إلى جمعية العلماء المسلمين ويشتغل محافظا سياسيا لمنطقة شمال قسنطينة(4) في حين يبرر عدم تعينه للشيخ البشير الإبراهيمي بالتقدم في السن.

ثانيا: العلاقة بين الداخل والخارج: يفسر عبان رمضان في رسالته مبدأ أولوية الداخل على الخارج كما يلي(5):

- أولا إن منطق الأشياء الذي يقتضي أن يكون الخارج تابعا للداخل.
- ثانيا استحالة قيادة العمل الثوري من الخارج.
- ثالثا أن الداخل هو مصدر شمولية الثورة وله أهلية التحكم في القوى الرئيسة للثورة.

كما اقترح في رسالته دائما «قيادة مشتركة» بين مجلس الثورة المنشق عن المؤتمر وممثلي الخارج تلتقي وجوبا لاتخاذ قرارات تخص مستقبل البلاد وما عدا ذلك من العمل الخارجي فهو من صلاحيات وفد جبهة التحرير الوطني المعي نبعد المؤتمر في القاهرة، الذي يعود إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في حالة خلاف مع الأعضاء الذين ينشطون خارج الجزائر.

ثالثا: الحكومة المؤقتة: حرص عبان رمضان كثيرا في رسالته على معرفة رأي الوفد الخارجي حول مسألة تشكيل حكومة مؤقتة من خلال طلبه إيفاد ملاحظات الأعضاء للأرضية السياسية ومحضر القرارات الصادرة عن اجتماع 20 أوت 1956 وذلك في أقرب الآجال بدعوى انه يريد نشر الوثيقتين بمناسبة الذكرى الثالثة لاندلاع الثورة(6).

ونشير هنا أن عبان رمضان كان يريد أن يعرف رأي كل عضو على حدى لضبط خطة مستقبلية يواجه بها المعارضين للمؤتمر أو لتحديد المسؤوليات الفردية والجماعية في الخارج بعد دخول الثورة مرحلتها الحاسمة في مسيرتها.

إن المتتبع لهذه المرحلة يتأكد فعلا من حقيقة الخلاف الذي نتج عن المؤتمر والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بعدة عوامل أثرت في التكوين الإيديولوجي لكل طرف وما يملكه من مبادئ وقناعات وهذا ما نستنتجه من الرسالتين التي رد بهما أحمد بن بلة(7) مسئول الشؤون العسكرية في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني على رسالة عبان رمضان على الشكل التالي:

الرسالة الأولى: تتضمن مطلب أحمد بن بلة تأجيل الإعلان عن قرارات المؤتمر إلى غاية الاستماع إلى وجهة نظر الجميع وهذا بسبب تجاهل بعض القرارات التي تضمنها بيان أول نوفمبر 1954 مثل الطابع الإسلامي لمؤسسات الجزائر المستقلة كما تضمنت الرسالة سبب غياب

ممثلي وهران وقسنطينة وممثلي الخارج حيث ذكر احمد بن بلة في رسالته هاته انه انتظر خمسة عشر يوما بينما محمد خيضر انتظر ثمانية أيام بطرابلس(8)، كما أرفق تحفظه على قرارات المؤتمر بوجود بعض الأسماء في الهيئات القيادية لجبهة التحرير الوطني (في لجنة التنسيق والتنفيذ) و(المجلس الوطني) يشكل خرقا حقيقيا لمبادئ الثورة.

أما الرسالة الثانية: وتمثل هذه الرسالة وضوحا أكثر لموقفه بعد أن تأكد من قرار عزله ورفاقه من الجهاز التنفيذي لقيادة جبهة التحرير الوطني بناء على حصيلة الوفد المتواضعة في ميدان التسليح(9) (و هذا الميدان هو الذي يخص احمد بن بلة بالذات.) إن المتمعن لهاتين الرسالتين يستنتج تأزم الأوضاع بين أحمد بن بلة ممثلا للوفد الخارجي ومتكلما باسمه وبين عبان رمضان نيابة عن قيادة الثورة في الداخل والذي جعل من مشكلة الأسلحة عاملا أساسيا في تعييناته رغم تأكيد أحمد بن بلة على صعوبة المهمة وأن عبان رمضان ليس مؤهلا لإصدار مثل هذا الحكم النهائي والخطير لأنه لم يلتحق بالثورة إلا في فبراير 1955(10).

ومهما يكن فإن عدم تفهم عبان رمضان لمسالة معقدة وخطيرة كمسألة التسليح(11) حسب الكثير من الباحثين في هذه الفترة وسوء تقديره أو إنقاصه للجهود التي بذلت في هذا الشأن إلى غاية تسببه في قرار من قرارات المؤتمر التي أدت إلى عزل أربعة من قادة الفاتح نوفمبر 1954 من الهيئة التنفينية لقيادة الثورة وهم محمد بوضياف، أحمد بن بلة، محمد خيضر وأيت أحمد(12)، يعتبر كافيا لمعارضة المؤتمر وكل القرارات التي نتجت عنه ويفقده الشرعية التاريخية التي يحملها هؤلاء لما يمثلونه من وزن ومصداقية لدى الشعب الجزائري أو لدى الخارج خاصة الدول العربية والإسلامية التي عول عليها بيان نوفمبر 1954.

نتيجة لذلك ازدادت رقعة المعارضين لقرارات المؤتمر بعد الرد الأول لأحمد بن بلة إلى محمد بوضياف الذي عارض عبان رمضان على اتهامه أعضاء الوفد الخارجي بالتقصير وخاصة بعدم إمداد المناطق الداخلية خاصة الثالثة والرابعة. إن حدة المعارضة كانت ستتعقد أكثر لولا أن اختطاف الطائرة التي كانت تقل أعضاء الوفد الخارجي يوم 22 أكتوبر 1956 حيث قللت من حدتها بل وينهب الكثير من الباحثين والسياسيين إلى اعتبارها انقذت الثورة من صراع كان يمكن أن يؤثر على مستقبلها كثيرا.

ورغم ذلك حاول محمد علي محساس مجلس(13) ممثل الوفد الخارجي أن يستقطب الأصوات المعارضة لا سيما بالمناطق التي لم تشارك في مؤتمر 20 أوت 1956 لسبب أو لآخر اعتمادا على أن المؤتمر ناقص شرعية لتغييب الوفد الخارجي وأن القرارات المتخذة مخالفة لاتجاه الثورة وأن عدم وجود قرار في الوثائق الصادرة عنه ينص على البعد الإسلامي والعربي للجزائر(14) يمثل انحرافا مقصودا للثورة عن مبادئها.

وبالتالي فان هذه المواقف لها ما يبررها من الناحية التاريخية إذا اعتبرنا أن أعضاء الوفد الخارجي كانوا جلهم من المشاركين في اندلاع الثورة التحريرية وأن مواقفهم المعارضة لا يمكن فهمها إلا باستعراضها حسب شهاداتهم:

أولا : موقف محمد بوضياف: يؤكد أن اتفاق لجنة الستة(القيادة التاريخية بالداخل) قبيل إعلان الثورة اتفقت على خطة من ثلاثة مراحل وهي(15):

مرحلة بناء الهيكل السياسي والعسكري لتحضير الثورة المسلحة وضمان توسيعها حيث يكون الهدف في هذه المرحلة سياسيا يتضمن شرح معنى الثورة وطبيعة أهدافها لكسب تعاطف الشعب وتأييده.

ثم مرحلة الإخلال بالأمن العام على أوسع نطاق وأخيرا مرحلة إقامة مناطق محررة لإيواء نواة قادة الثورة تكون عبارة عن قيادة مصغرة. وعلى ذلك لم يعلم بمؤتمر الصومام إلا من خلال نتائجه كما يذكر أن الاتفاق قبيل الفاتح نوفمبر كان على مبدأ اللامركزية(16) وأن موضوع القيادة الذي جاء به المؤتمر سابقا لأوانه ويبدو مخالفا لإستراتيجية المراحل الثلاث السابقة الذكر.

ثانيا موقف حسين آيت أحمد: ينفي علمه بانعقاد المؤتمر لأنه كان متواجد بالولايات المتحدة الأمريكية حيث كان منشغلا بمسألة التسليح وفي نفس الوقت يؤكد بأن أحمد بن بلة ومحمد خيضر كانا على علم بالمؤتمر.

وبالنسبة لموقفه من القرارات التي أقرها المؤتمر فقد ساندها لأنها كانت تعبر عن حاجة ملحة كان الجميع يشعر بها وفي هذا السياق قد طرح موضوع تشكيل حكومة مؤقتة لتجاوز هذه الخلافات(17).

ثالثا: موقف محمد خيضر: كان موقفه في بداية الأمر مساندا لعبان رمضان لكن كان حريصا على منح الوفد الخارجي مكانته الدولية لأنه فوض من قبل لجنة الستة عشية(18) إعلان الثورة وبعد حادثة اختطاف أعضاء الوفد الخارجي والتطورات التي عرفتها انظم إلى الجماعة المناوئة لعبان رمضان وهذا ما يفسر المواقف غير الثابتة لبعض القادة.

رابعا موقف محمد علي محساس: يرى علي محساس الموضوع من زاوية مغايرة للأعضاء الآخرين وتتمثل في أن قيادة الثورة من داخل الجزائر أن تنجح، لأنه إما إن تقوم فعلا بتسيير شؤون الثورة وهنا تبقى معرضة للقبض مصالح الأمن الفرنسي على أعضائها واحد تلو الآخر أو إن تختفي كلية وهنا لا يمكن أن نقود ثورة بهذا الشكل فتكهناتها لا تبقى داخل البلاد أكثر من ثلاثة أشهر(19).

ومن خلال هذه المواقف والشهادات نسجل أن حادثة اختطاف الطائرة التي كانت تقل الوفد الخارجي والتي سبق إن تطرقنا إليها قد ساهمت في تخفيف حدة الصراع بين عبان رمضان والمعارضين

لقرارات المؤتمر رغم المبررات التي قدمها كل طرف لإعطاء المصداقية لمشكل القيادة الذي أصبح واقعا مؤثرا على سير الثورة التحريرية واستمراريتها بل وجعلها من كثير من الأحيان في خطر لو لم يكن الشعب قد احتضنها آمن بها.

كما ساهمت مجموعة من العوامل في ترجيح كفة المعارضين والناقمين على بعض القرارات وخاصة ما يعرف بالأولويات (أولوية السياسي على العسكري) (و الداخل على الخارج) مما سوف يؤدي إلى تحول كبير في أول دورة للمجلس الوطني للثورة المنعقدة بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957 نذكر منها(20):

- استشهاد العربي بن مهيدي في بداية مارس 1957 الذي كان سندا قويا لعبان رمضان في هندسة المؤتمر ونتائجه.
- خروج لجنة التنسيق والتنفيذ CCE وهذا ما يمثل إسقاطا عمليا لمبدأ أولوية الداخل على الخارج

وانتصارا للمعارضين حيث توسع عددهم بانضمام قادة آخرين مثل قادة الولاية الأولى (محمود الشريف وبن طوبال لخضر وعبد الحفيظ بو الصوف).

❖ دور المجلس الوطني للثورة وانتصار الجناح المعارض لمؤتمر الصومام بالتراجع عن قراراته محل الخلاف: انعقد المجلس الوطني للثورة المنبثق عن مؤتمر الصومام دورته الأولى العادية بالقاهرة ما بين 20 و28 أوت 1957 وبحضور اثنين وعشرين عضوا من مجموع أربع وثلاثين(21)، وقد جرت الجلسة العلنية الختامية في الثامن والعشرين منه برئاسة فرحات عباس اكبر الأعضاء سنا بينما تول الأمانة العامة محمد الصديق بن يحي. توجت أشغال الدورة بالمصادقة على مجموعة من القرارات التي تناولت النقاط التي طالما كانت سببا في تغذية الصراع بين أعضاء الوفد الخارجي وأعضاء الداخل في معارضة المؤتمر وقراراته بداية من :

- مثل توسيع المجلس الوطني للثورة إلى 54 عضوا بدل 34 عضو(22) واعتباره هيئة السيادة لقيادة الثورة وأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 9 أعضاء وتعيين آيت أحمد وأحمد بن بلة وبيطاط وخيضر وبوضياف كأعضاء شرفيين.
- و منح لجنة التنسيق والتنفيذ صلاحيات واسعة باستثناء ما يتعلق بمستقبل البلاد مثل المفاوضات أو وقف الحرب أو الانحياز إلى كتلة أو أخرى كطرف ثالث في القضية الجزائرية ونستنتج أن القرارات المعدلة كانت تمثل ومن خلال هذا القرار نسجل أن لب الخلاف بين طرفي النزاع سرعان ما تراجع عنها عبان رمضان نتيجة إلى العوامل التي سبق ذكرها حول ترجيح كفة المعارضين إلى جانب ملاحظة أخرى وهي مصادقة مجلس الثورة على قرار رد الاعتبار للقادة السجناء لأنه كان لهم فضل تنظيم اندلاع الفاتح نوفمبر 1954 وأن غيابهم عن مؤتمر الصومام كان بغير إرادتهم. وكما

نشير أن هذا المبرر يتنافى مع ما ورد في الرسالتين اللتين بعثهما أحمد بن بلة لعبان رمضان وكذلك الاجتماع الذي نظمه محمد علي محساس مع المعارضين لقرارات المؤتمر وحتى مع لوائح المؤتمر التي قالوا أنها انحرفت عن بيان أول نوفمبر 1954.

الهوامش:

[1] – عبد الكريم شوقي: دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص73.

[2] – ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 56- 62، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1989 ص89.

[3] – محمد عباس، ثوار عظماء مطبعة دحلب الجزائر، 1991، ص86،

[4] – محمد عباس، مصالي الحاج، الزعيم المفترى عليه، دار الحكمة الجزائر 2000

[5] – كافي: علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى الرجل العسكري 1946- 1962 دار القصبة للنشر، الجزائر، 1998، ص86.

[6] -بومالي، حسن، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954،1956 منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

[7] – رسالة ماجستير، مواقف بعض قيادي الثورة من مؤتمر الصومام ص78.

[8] – نفس المرجع ص 81.

[9]- ارسل الوفد الخارجي إلى الداخل مابين 1 نوفمبر 1954 ونهاية مارس 1956 45 قطعة إلى المنطقة الخامسة و100 قطعة سلاح إلى الناحية الخامسة الولى . عن مجلة المصادر العدد الأول

[10]- محمد حربي، أرشيف الثورة الجزائرية، جون فريد، باريس 1981.

[11]- ميلود، تيزي، رسالة ماجستير بعنوان : مواقف بعض قيادي الثورة من مؤتمر الصومام، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس ص103.

[12]- محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة، دار هومة، الجزائر 2004

[13]- بو رقعة لخضر: شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات الرائد س لخضر بورقعة.

[14]- مجلة المصادر: المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية للثورة : العدد الأول، بقلم العياضي نصر الدين، الخطاب الصحفي الاستعماري، معهد الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

[15]- الزبيري محمد العربي: الثورة في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة 1984، ط1 ص117

[16]- *HARBI Mohamed : La guerre commence en Algérie, ed complexe. Bruxelles, Belgique.1984 p35.*

[17]- العسلي، بسام: الثورة الجزائرية دار الشورى، بيروت، 1981، ط1، ص76

[18]- *Maadad, Messaoud : Guerre d'Algérie : Chronologie et commentaire, ed ENAG Algérie, 1992, p84.*

[19] -- محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر 2002، ص:

[20]- – عباس محمد: من كواليس التاريخ: دوغول... والجزائر أحداث وقضايا وشهادات، دار هومة، الجزائر 2007 ص 339- 340

[21]- – الزبيري، محمد، العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول.

[22]- – آزغيدي محمد لحسن: نفس المرجع ص22.